إصلاحات ساهمت في استقلالية السلطة القضائية :

تطوير وتحديث التشريعات القانونية وتفعيل التفتيش القضائي ومحاسبة المفسدين في القضاء والنيابات

فصل القضاء عن رئاسة الجمهورية وتحسين أوضاع القضاة وإصدار تعيينات جديدة وحل مشاكل الاختصاص المكاني للمحاكم والربط الشبكي بين المحاكم

صنعاء /سبأ:

تعززت استقلالية القضاء بشكل كبير وملحوظ خلال الفترة الماضية في ظل تسارع وتيرة الإصلاحات القضائية التي شملت مختلف الجوانب المتصلة بالعمل القضائي .

وتجسدت هذه الإصلاحات في تطوير وتحديث منظومة التشريعات القانونية الخاصة بالسلطة القضائية، وتفعيل دور هيئة التفتيش القضائي في الرقابة على الأداء واجتثاث ومحاسبة المفسدين من القضاة وأعضاء النيابات ، ورفد المحاكم بالكوادر القضائية المتخصصة من خريجي المعهد العالي للقضاء ، وتحسن مستوى أداء القضاة وأعضاء النيابة ، ومعاونيهم ، والكادر الإداري المساعد ، واستكمال تنفيذ العديد من مشاريع البنى التحتية الهامة .

ففي مجال تطوير التشريعات اقر مجلس القضاء الأعلى مشروع قانون السلطة القضائية ، فيما أنهى مناقشاته لمشروع قانون المعهد العالي للقضاء ومشروع قانون التحكيم ، كما يدرس حاليا مشروع قانون المرافعات .

وتجسيدا لمبدأ استقلالية القضاء فقد تم فصل رئاسة مجلس القضاء عن رئيس الجمهورية وتعيين رئيس المحكمة العليا رئيساً للمجلس ، في بادرة أكدت التوجه الجاد نحو الاصلاحات الشاملة، بالإضافة إلى إقرار موازنة السلطة القضائية لتكون رقما واحدا ضمن موازنة الدولة.

وأصدر مجلس القضاء الأعلى خلال العام الماضي عددا من القرارات لمعالجات المشاكل المتعلقة بنطاق الاختصاص المكاني لبعض المحاكم ، وكذا قرارات تعيين وموافقة على انتداب القضاة وأعضاء النيابة لشغل الوظائف بمختلف الأجهزة القضائية ، والمحاكم والنيابات .

وفي هذا الصدد تمت الموافقة على انتداب عشرين قاضيا للعمل بالمحاكم الاستئنافية، وتعيين 76 قضايا بالمحاكم الابتدائية ، وتعيين القضاة المتخرجين من المعهد العالي للقضاء الدفعة الثانية عشرة وعددهم خمسون قاضيا في المحاكم الابتدائية .

في الوقت نفسه استهدفت الإصلاحات القضائية تحسين أوضاع منتسبي السلطة القضائية ، كون ذلك يعد حافزا لهم لبذل مزيد من الجهود في الأداء ، فقد أصدر مجلس القضاء أكثر من 1010 قرارات ترقية وتسوية لقضاة وأعضاء نيابات.

في الوقت نفسه اتخذ مجلس القضاء الأعلى إجراءات جادة لمعالجة الاختلالات

إحالة عدد من القضاة للمحاسبة والبت في 300 شكوى لمواطنين

والأخطاء ممن ثبت تقصيرهم واخلالهم بواجباتهم الوظيفية من منتسبي السلطة القضائية، من قضاة وأعضاء نيابة، وأصدر قرارات بهذا الشأن شملت تحديد صلاحيات مجلس المحاسبة ليتمكن من ممارسة مهامه على الوجه الأكمل في متابعة الإختلالات ومحاسبة المخلين والفاسدين.

وفي الإطار ذاته اتخذ المجلس إجراءات قانونية واقر عددا من القرارات في مجال المحاسبة والتأديب، قضت بإحالة مجموعة من القضاة وأعضاء النيابات إلى التأديب وتوقيع عقوبات تأخير الترقية ، وعقوبة الإنذار، و التنبيه ،ورفع الحصانة القضائية، وسحب السيارات المصروفة من السلطة القضائية للقضاة وأعضاء النيابات الصادرة بحقهم قرارات عزل، وتوقيف ترقيات وتسويات القضاة المحالين إلى مجلس المحاسبة .

وقامت هيئة التفتيش القضائي بدور هام في الكشف عن المخالفات من خلال عملية الرقابة والتوجيه والإرشاد للقضاة، عبر النزول الميداني المفاجئ الى كافة المحاكم بالجمهورية والتحقق من الشكاوى ميدانيا.

وعلى ضوء ذلك تم إحالة12 قاضيا لمجلس المحاسبة العام الماضي فقط، فيما وجهت مذكرات ارشادية لعدد 28 قاضيا ، كما بتت الهيئة في ما يقارب من 3000 شكوى لمواطنين .

على الصعيد نفسه فعّلت وزارة العدل أعمال الدراسات والبحوث القضائية والقانونية ، حيث قامت بإعداد دراسة متكاملة بشأن الخارطة القضائية بما يمكنها من إعادة النظر في توزيع الاختصاص المكاني ، لجميع محاكم ونيابات الجمهورية وبما يكفل حصول المتقاضين على حقوقهم بأبسط الطرق وأيسرها، كما قامت باعداد مشروع نظام طباعة الأحكام والأوراق القضائية.

ولتعزيز فعالية الأداء القضائي بشكل أفضل طلبت وزارة العدل ، من وزارة الداخلية بشان توفير دفعة جديدة للشرطة القضائية ، وصدرت توجيهات الداخلية بتخصيص 205 أفراد كدفعة جديدة .

وفي مجال المعلومات والتقنية استكملت السلطة القضائية المرحلة الاولى من عملية الربط الشبكي في محاكم الاستئناف ومحاكم الاموال العامة ، والشعب التجارية في أمانة العاصمة وعدن وتعز والحديدة ، وحضرموت لتنفيذ مشروع طباعة الاحكام وذلك لعدد 27 محكمة .

- التخطيط والتعاون الدولي وإدراكا لأهمية ودور التخطيط في تطوير العمل القضائي سعت وزارة العدل إلى الاستفادة من تجارب وخبرات الآخرين وتعزيز دور الشركاء الدوليين في التنمية والتحديث ،حيث تم توقيع عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم ، العام الماضي، مع دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، وجمهورية تركيا، واسبانيا ، بالاضافة إلى المشاركة في الفعاليات الخارجية الخاصة بوضع آليات دولية موحدة لمحاربة الجريمة ومكافحة الارهاب ، وغسيل الأموال .

-القضاء المتخصص على صعيد عملية الإصلاح والتحديث اولت السلطة القضائية اهتماما خاصا للقضاء المتخصص وفي مقدمة ذلك القضاء التجاري ومحاكم الاموال العامة، حيث تم رفدهما بالإمكانيات المادية , والكفاءات البشرية المتخصصة ، وتم توزيع 16 قاضيا من خريجي المعهد العالي للقضاء على 10 محاكم تجارية وأموال عامة خلال العام 2007 ، وتعزيز هذه المحاكم بـ165 موظفا ، وتكثيف دورات التدريب والتأهيل للعاملين بالقضاء المتخصص.

وفي هذا المجال بلغت عدد القضايا المنظورة أمام المحكمة التجارية الابتدائية خلال العام الماضي (7362) قضية تم الفصل في (3074) قضية بنسبة إنجاز 42 بالمائة فيما بلغت القضايا المنظورة أمام الشعب الاستئنافية (1566) تم الفصل في (637) منها بنسبة أنجاز 41 بالمائة.

-القضاء في مواجهة الفساد كما كان للقضاء المتخصص دورا في مكافحة الفساد ، من خلال القضايا الواردة الى نيابات الاموال العامة ، واحالتها إلى محاكم الأموال العامة , واتخاذ القرارات اللازمة تجاهها، حيث بلغت القضايا المعروضة في هذا الشأن خلال العام الماضي على محاكم الأموال العامة الابتدائية (1395) قضية تم الفصل في (735) قضية بنسبة إنجاز 54 بالمائة، في حين بلغت في محكمتي الضرائب بالامانة وعدن ، (54) قضية فصل في 22 منها بنسبة انجاز 41 بالمائة.

-النوع الاجتماعي وقضاء الأحداث عملت السلطة القضائية على إدماج المراة في مشاريع التحديث والتطوير وتعزيز مكانتها في كافة أطر الإدارة سواء القضائية أو الادارية، حيث يشغل منصب قاض من النساء 38 قاضية ، ومن الإداريين 124 .

في الوقت نفسه أولى القضاء الطفل والحدث رعاية خاصة ، حيث قامت وزارة العدل بالتعاقد مع 16 محاميا ، في تسع محافظات للترافع في قضايا الاحداث مع الالتزام بنفقاتهم من ميزانيتها ، واستفاد من ذلك 720 حدثا، كما حرصت الوزارة في هذا الجانب على الاهتمام بنوعية قضاة الأحداث واختيار قاضيات من النساء .

وفي جانب البنية التحتية تقوم السلطة القضائية بتنفيذ 22 مشروع بتكلفة مليارين و244 مليون ريال، منها 13 مشروع تم استلامها فيما يجري تنفيذ سبعة مشاريع، ومشروعان متعثران ، وتشمل هذه المشاريع مقار قضائية ، ومكاتب.

يحيى رباح أحد الأشقاء المشاركين التاريخيين بإعلان يوم الوحدة :

كنت مرافقاً للزعيم عرفات في يوم الوحدة بقاعة فلسطين بعدن

يحيى رباح

غزة / سبأ:

الثاني والعشرون من مايو ليس يوماً يمنياً محصوراً على اليمنيين وحدهم، فهو يمتد ليخص الفلسطينيين الذين كان زعيمهم الراحل ياسر عرفات ضيف الشرف العربي لاحتفالات اليمن بيوم الوحدة التي تمت في 22 مايو1990م.

يومذاك شدد عرفات على أن فلسطين هي الشطر الثاني من اليمن ، وألحقها باليمن التي استقبلت الفلسطينيين بصدر رحب دون أن تضيق يوماً ، ولم يغفل الزعماء الفلسطينيون أهمية اليمن في الوجدان الشعبي الفلسطيني حيث تمتد أصول غالبيتهم الأولى لهذا البلد.

يقول السفير الفلسطيني السابق في اليمن يحيى رباح :» شاءت أقداري الطيبة أن أكون يوم إعلان الوحدة في معية الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات عندما كان ضيف الشرف العربي الوحيد في إعلان الوحدة بين شطري اليمن الذي أقيم في قاعة فلسطين بعدن» .

وقال رباح :« اعتقد أن الوحدة اليمنية التي أنجزت بجهد كبير وخارق من الشعب اليمني وعلى رأسه الرئيس علي عبد الله صالح صاحب النظر الثاقب الذي استوعب الجميع ، هذا الانجاز التاريخي الذي جدد الأمل في الأمة العربية بإمكانية توحد الأمة في دولة واحدة» .

وشدد على أن أمل الأمة انعقد بناءً على الوحدة بين شطري اليمن بعد نحو مئة وخمسين عاماً من الانفصال ، وعندما تمت معجزة الوحدة بين الشطرين بقيادة وحكمة الرئيس اليمني أصبحت الأحلام حقيقة في جزء مهم من الوطن العربي الكبير بأن يتحول الى دولة واحدة قوية.

وقال رباح :« لا شك في أن الوحدة اليمنية كانت مكسباً كبيراً للشعب اليمني الذي يرفل اليوم بحرية وديمقراطية مشهودة وتسجل في سجل هذا الشعب العظيم وقيادته الفذة».

وأوضح رباح أن «الشعب اليمني دافع خلف قيادته عن الوحدة ، وتصدى لمشاريع الانفصال والفتنة التي صدرت له عبر قوى إقليمية ودولية لإعادة فصل اليمن وإحياء الفتن التي عالجها الرئيس اليمني بالديمقراطية» .

وأكد أن دور اليمن ازداد ايجابية وفاعلية في المنطقة وفي العالم العربي بشكل ملحوظ .. وقال :« لا ننسى ونحن نعد مآثر اليمن أن نشير الى استقباله المقاتلين الفلسطينيين عقب خروجهم من لبنان في العام (1982)».

وأشار الى الدور العربي الوحيد بين الأشقاء الفلسطينيين الذي رعاه الرئيس اليمني قبل أشهر بالمبادرة اليمنية التي أطلقها لرأب الصدع الفلسطيني ، وعبر عن أمله أن ينجح الرئيس اليمني باستعادة الحوار الفلسطيني- الفلسطيني ، واللحمة الفلسطينية .

وقال خالد صادق مدير تحرير جريدة (الاستقلال) الأسبوعية التي تصدر من غزة « إن الوحدة اليمنية لنا فيها عبر ودروس نحن الفلسطينيين أكثر من غيرنا ، وذكرى الوحدة اليمنية تمر علينا ، ونحن نقترب من الذكرى الأولى للانقسام الفلسطيني (سيطرة حماس على قطاع غزة منتصف شهر يونيو/حزيران) ، لذا علينا أخذ الدروس والعبر من التجربة اليمنية الحية» .

واضاف صادق «لقد حدثت معجزة بوحدة شطري اليمن في الزمن العربي المشظى أشلاء متصارعة داخلياً بالكامل تجتمع على ثلاثة رجال وليس حول رجل واحد».

وشدد على ضرورة أن يحتفظ الشعب اليمن بوحدته ، ويرفض كل المشاريع الانفصالية والفتنوية لجر البلد الى أتون حرب لا تبقي ولا تذر ، مشيراً الى حكمة الرئيس اليمني والقيادة اليمنية في تجاوز الخلافات في أصعب الظروف وأحلك الأوقات .

وأثنى أبو مجاهد المتحدث باسم ألوية الناصر صلاح الدين على الشعب اليمني في هذا اليوم الوحدوي العظيم في تاريخ الأمة، وهو يوم مشرق، يوم حفظ فيه رب العزة اليمن من المخططات والدسائس التي تربصت به لتفتيته وتقسيمه.

وقال ابو مجاهد : «ونحن نبارك للأشقاء اليمنيين قيادةً وشعباً هذا اليوم المبارك ، لندعو كل الإخوة اليمنيين الى إبقاء الوحدة حيةً ، وتحويلها الى ثقافةً شعبية ينهل منها الجميع معاني السمو والرفعة عن الخصومة التي تدمر ولا توحد».

وأكد أن الأمة العربية التي تشهد صراعات في معظم الأقطار العربية الممتدة على الرقعة الواسعة من الأرض التي باركها الله وحباها بالخير والبركات مدعوة اليوم أكثر من أي يوم آخر للوقوف ملياً أمام ذكرى الوحدة اليمنية لاستخلاص العبر من الوحدة اليمنية.

أمين عام مجلس التعاون عبدالرحمن العطية :

تحققت إنجازات متميزة في عهد الوحدة

عبدالرحمن العطية

الرياض / سبأ:

أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربي عبد الرحمن بن حمد العطية ان الوحدة اليمنية خلال 18 عاما حققت انجازات متميزة على يد باني اليمن الجديد فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية.

وقال العطية في حوار مع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ان اليمن أستطاع خلال هذه التجربة الوحدوية ان يحقق انجازات نوعية في مسيرة التطوير والتحديث في شتى المجالات بما فيها المجال الامني الذي انعكس ايجابيا على امن واستقرار منطقة شبة الجزيرة العربية والخليج.

وأضاف العطية:» ان العلاقات بين مجلس التعاون واليمن قد قطعت أشواطاً طويلة في تحقيق الشراكة منذ قرار قمة مجلس التعاون في مسقط في ديسمبر 2001م واتفاق التعاون الذي تم توقيعه في صنعاء عام 2002م.

وقال :« إنني على ثقة بان دول مجلس التعاون والجمهورية اليمنية الشقيقة حريصة على ترسيخ علاقاتهما وفقاً لمنظور استراتيجي وليس تكتيكياً حيث انظمت اليمن الى عضوية معظم منظمات مجلس التعاون لدول الخليج العربي ويجري العمل حاليا لانضمامها الى بقية منظمات المجلس».

ويرى كثيرون أن إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990م شكلت عامل آمن واستقرار في منطقة شبه الجزيرة والخليج .. كيف تقيمون هذه الرؤية؟

- العطية :- بداية؛ أود ان أنتهز هذه المناسبة الوطنية الغالية لارفع التهنئة للقيادة اليمنية الحكيمة بقيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح والشعب اليمني الشقيق بالعيد الوطني الثامن عشر .

ولاشك في أن تجربة الوحدة اليمنية على مدى 18 عاماً قد جاءت متميزة في عهد باني اليمن الجديد الرئيس علي عبد الله صالح الذي أكد أكثر من مرة على الأهمية القصوى لدور الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والحكم الرشيد في برنامج التنمية في اليمن، واستطاع اليمن خلال هذه التجربة الوحدوية ان يحقق انجازات نوعية في مسيرة التطوير والتحديث في شتى المجالات بما فيها المجال الأمني الذي انعكس ايجابيا على امن واستقرار منطقة شبة الجزيرة العربية والخليج.

سبأ :- بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية توصل اليمن إلى حلول لقضايا ومشكلات الحدود مع كل من سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية، ودخلت العلاقات اليمنية- السعودية مرحلة جديدة حيث انتقلت من الجيرة إلى الشراكة بما يعود بالخير والنفع العام على البلدين والشعبين الشقيقين، ما هو تقييمكم للنتائج المحققة للبلدين بعد توقيع اتفاقية الحدود؟

- العطية :- لقد قطعت العلاقات بين مجلس التعاون واليمن أشواطاً طويلة في تحقيق الشراكة الحقيقية منذ قرار قمة مجلس التعاون في مسقط في ديسمبر 2001م واتفاق التعاون الذي تم توقيعه في صنعاء عام 2002م من اجل تحقيق رغبة أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس واخيهم فخامة رئيس الجمهورية اليمنية في إرساء العلاقات التاريخية المميزة بين اليمن ومجلس التعاون على أسس متينة وتقوية أواصر التضامن والتعاون الاقتصادي بينهما بما يحقق المصالح المشتركة للجانبين.

وأنني على ثقة بان دول مجلس التعاون والجمهورية اليمنية الشقيقة حريصة على ترسيخ علاقاتها وفقا لمنظور استراتيجي وليس تكتيكيا، حيث انضم اليمن الى عضوية معظم منظمات مجلس التعاون لدول الخليج العربي ويجري العمل حاليا لانضمامه الى بقية منظمات المجلس .

وما يؤكد حرص الجانبين على هذه العلاقة، عقد اجتماع مشترك بين أصحاب السمو والمعالي وزراء خارجية دول المجلس ومعالي وزير خارجية اليمن الدكتور ابو بكر القربي في الأول من مارس 2008م في الرياض، وبحثوا فيه سبل تعزيز الشراكة بين اليمن ومجلس التعاون وقرروا استمرار التنسيق والتشاور بين اليمن ومجلس التعاون وتعميق الشراكة وتعزيزها في جميع المجالات.

ان المرحلة القادمة مقبلة على تفعيل مجالات التعاون بين اليمن ودول الخليج باتجاه تعزيز الشراكة اليمنية الخليجية على ارض الواقع.

عجلة تأهيل الاقتصاد اليمني للاندماج في اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي دارت بسرعة وعقد مؤتمر لندن للدول المانحة بدعم خليجي ومؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية برعاية خليجية في صنعاء كل ذلك تمهيدا لانضمام اليمن الكامل لمجلس التعاون.. كيف تقرأون كل ذلك ؟ وماذا يشكل انضمام اليمن لمجلس التعاون؟

- العطية :- منذ انعقاد مؤتمر المانحين بلندن تم تخصيص حوالي ثلاثة مليارات دولار من اجمالي تعهدات دول مجلس التعاون والصناديق الإقليمية موزعة على حوالي 50 مشروعاً وبرنامجاً تنموياً في مختلف مناطق الجمهورية اليمنية ويمثل ما تم تخصيصه حوالي 80 ٪ من اجمالي تعهدات دول المجلس والصناديق الاقليمية والتي بلغت في مجملها حوالي (75 ر3) مليار دولار وتمثل هذه التعهدات اكثر من ضعف التعهدات التي قدمتها الجهات المانحة الاخرى لليمن وبالمثل تمثل المبالغ التي تم تخصيصها اضعاف ما خصص من قبل الجهات المانحة الاخرى .

أما ترجمة هذه المشاريع على ارض الواقع فمن خلال مداولات اللجنة الفنية المشتركة أطلع الجانب اليمني ممثلي دول المجلس ان معظم المشاريع التي تم الاتفاق عليها طرح عدد منها في مناقصات، كما بدأ التنفيذ الفعلي في عدد اخر منها وتم تعزيز قدرات الاجهزة التنفيذية لضمان تنفيذ المشاريع وفق برامجها الزمنية من حيث انشاء وحدات جديدة لتنفيذ المشاريع وتعزيز ما هو قائم، وتعزيز وحدة متابعة مشاريع مجلس التعاون في وزارة التخطيط والتعاون الدولي.. ولا شك بان هذه الخطوات ستساهم في تسريع وتيرة الانجاز حيث ان دول مجلس التعاون ملتزمة بالوفاء بجميع تعهداتها وبمساندة الجانب اليمني على تنفيذها وفق البرامج الزمنية التي وضعتها الحكومة اليمنية وحسب قرارات الاجتماعات المشتركة لوزراء الخارجية التي عقد منها حتى الان ثلاثة اجتماعات.

أن الجانبين ملتزمان بتحديد الاحتياجات التنموية لليمن للفترة 2006 – 2015م ووضعها في خطط وبرامج زمنية محددة ودراسة طرق تمويلها بما في ذلك عقد مؤتمر للمانحين وقد تم بالفعل عقد المؤتمر الاول للمانحين بلندن والذي وفر حوالي 86 ٪ من الاحتياجات التمويلية للسنوات الاربع الاخيرة من خطة التنمية الثالثة 2007 – 2010م فاذا أضيفت الى ذلك المبالغ التي تم التعهد بها قبل وبعد مؤتمر المانحين فان المبلغ الاجمالي يصل الى 6 ر 5 مليار دولار ونعتقد ان التركيز في الوقت الحاضر يجب ان يكون على صرف تلك المبالغ على المشاريع المتفق عليها والعمل على تنفيذها وفق برامجها الزمنية.

اما ما يتعلق بالفترة من 2011 – 2015م فان اللجنة الفنية المشتركة قد وضعت في اجتماعها الاخير برنامجا تنفيذيا لتحديد الاحتياجات التنموية لليمن وبعد تحديد تلك الاحتياجات ستتم مناقشة واقتراح الطرق المناسبة لتمويلها ومن ثم عرض ذلك على الجهات المختصة في اليمن ودول مجلس التعاون لاتخاذ القرار المناسب.

حرية الصحافة في ظل دولة الوحدة ..

«248» ترخيصا لصحف ومجلات ونشرات منذ «99 حتى 2006م»

احتوى الدستور اليمني مواد كفلت حرية الرأي والتعبير وجعلتها الأساس لبناء الدولة الحديثة

صنعاء / سبأ:

منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين دخلت اليمن منعطفا جديدا بإعادة توحيد شطري البلاد و اعتماد دستور أسس مداميك قانونية راسخة لمفهوم حرية الصحافة .

وبحسب المواد (5، 42،6، 58،26) من دستور الجمهورية اليمنية فان حرية الرأي بما فيها حرية الصحافة هي إحدى الأسس السياسية للدولة الجديدة .

و ألزمت المادة (6) الدولة باحترام كافة الحقوق و الحريات التي ضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ومنها حرية الرأي و حق التعبير.

و كفلت المادتان (42، 58) حرية المواطن في الفكر و الرأي و حقه في التعبير و الإعراب عما يعتقد في نطاق القانون.

ولتعزيز حرية الرأي و ضمان عدم التدخل أو الحد منها فقد نص الدستور بوضوح على مبدأ استقلال القضاء ، واعتبرت المادة (147) القضاء سلطة مستقلة قضائيا وماليا وإداريا ،ولا يجوز لأي جهة التدخل في اختصاصها بالإضافة إلى توفير ضمانات دستورية و حصانات للقضاة.

واعتبرت المادة نفسها التدخل في شؤون القضاء جريمة يعاقب عليها القانون .

وجاءت التعديلات التي شهدها الدستور في عام 1994م بالإضافة إلى التعديل الأخير الذي أجري عام 2001م و الذي وافق عليه اكثر من مليوني صوت ؛ لتعزز من حرية الصحافة.

ولتنظيم حرية الصحافة في الجمهورية اليمنية صدر قانون الصحافة والمطبوعات رقم (25) لسنة 1990م ، الذي اتاح الفرصة لظهور أكثر من خمسين صحيفة في نفس العام الذي صدر فيه القانون.

وضمن هذا القانون للصحافة حريتها و قدم ضمانات لممارسة العمل الصحفي وعدم جواز التعسف ضد الصحفيين،ونص على العديد من المبادئ منها توظيف الصحافة لخدمة المجتمع مع مراعاة أهداف الثورة والوحدة وغيرها من الثوابت الوطنية بما ينعكس إيجابا على الشعب اليمني بعيدا عن المزايدات العنصرية والطائفية والقبلية.

ويعطي القانون الحق لأي مواطن يمني أو مؤسسة أو حزب سياسي أو جماعة بإصدار الصحف والمجلات ويشترط عدم تمويل هذه المطبوعات من جهات خارجية واشترط القانون الاحتفاظ بجداول وبيانات مالية واضحة وذلك لوضع حد للصحف الصفراء التي تمول من الخارج و التي يكون ولاؤها في الغالب لصالح جهات خارجية على حساب مصلحة الوطن.

وبلغ عدد التراخيص للصحف و المجلات والنشرات ابتداء من عام 1999م حتى عام 2006م (248) ترخيصا وفقا للدليل العام للصحف والنشرات الصادر من وزارة الإعلام.

ومن أجل تعزيز حرية الرأي بما فيها حرية الصحافة تم تشكيل لجنة في مجلس الشورى باسم «لجنة الحقوق والحريات والمجتمع المدني» بهدف تعزيز حرية الصحافة .

وايمانا بهذه الحرية من قبل القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية تم إنشاء وزارة لحقوق الإنسان عام 2002م و التي تهتم بحرية الصحافة باعتبارها حقا أساسيا من حقوق الإنسان .

وفي ذات الاهتمام ركزت على حرية الصحافة الرؤية الاستراتيجية لليمن 2025م بالإضافة إلى الخطط الخمسية الأولى والثانية والثالثة للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية .

وفي يونيو عام 2006م نظمت الحكومة اليمنية فعاليات المؤتمر الدولي حول الديمقراطية و الإصلاح وحرية التعبير . كما استضافت صنعاء العديد من الفعاليات والمؤتمرات الدولية والإقليمية الهادفة إلى خدمة مناخ حرية الصحافة في الجمهورية اليمنية أبرزها ملتقى صنعاء للديمقراطية 2007م وورشة مبادرة الإصلاح الديمقراطي في اليمن 2008م .

غداً .. ندوة «الوحدة اليمنية .. تحديات الحاضر واستشراف آفاق المستقبل» في إب

إب / محمد الورافي :

تعقد غداً في قاعة جامعة إب ندوة بعنوان «الوحدة اليمنية .. تحديات الحاضر واستشراف آفاق المستقبل» وذلك احتفاءً بالعيد الوطني الـ (18) للوحدة اليمنية المباركة، وتستمر فعاليات الندوة يومين بحضور عدد من كبار المختصين والمسؤولين.

وفي تصريح لـ (14 أكتوبر) أوضح الأخ الدكتور / أحمد شجاع الدين رئيس جامعة إب أن هذه الندوة تقام في إطار فعاليات الجامعة في الموسم الثقافي والعلمي الذي اعتادت الجامعة على تنظيمه سنوياً وذلك تزامناً مع احتفالات شعبنا اليمني بالعيد الوطني الـ (18) في (22 من مايو).

وأشار الأخ / أحمد شجاع الدين إلى أن الندوة تهدف إلى ترسيخ الوحدة في وجدان ووعي الجماهير وتعزيز مسيرة الديمقراطية التي تعكس المسيرة التنموية الشاملة، ونوه بأن الندوة تتكون من محورين، المحور الأول بعنوان: «اليمن الواحد تاريخياً وسياسياً وديمقراطياً» والمحور الثاني بعنوان: «اليمن الواحد اقتصادياً وثقافياً وتعليمياً» وستقدم خلالها إحدى عشرة ورقة عمل، من قبل نخبة من الأكاديميين في جامعة إب وتتمحور الجلسة الأولى في موضوعات: «واحدية الثورة اليمنية»، و«الخلفية التاريخية للوحدة» و«المرأة والوحدة اليمنية .. الواقع والطموح»، و«الحكم المحلي في ظل دولة الوحدة». إضافة إلى «الإرهاب وخطره على الأمن والاستقرار في دولة الوحدة».

كما ستقدم في الجلسة الثانية مجموعة من أوراق العمل عن «الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية» و«الاقتصاد اليمني في ظل دولة الوحدة .. المزايا والتحديات» و«عقدان من النفط في الجمهورية اليمنية». وبعدها التوصيات والمقترحات الصادرة عن الندوة في جامعة إب.

واختتم رئيس الجامعة تصريحه بالقول إن الجامعة تستعد لتنفيذ الأسبوع الثقافي من خلال إقامة العديد من المعارض العلمية والثقافية والفنية والتي ستكشف عن العديد من المواهب والإبداعات المتميزة في مختلف المجالات.